إبراهيم النعمة

فتنة القرآنيّين:

نبتتْ نبتة خبيثة في مجتمعاتنا الإسلامية، تسعى في هدم الإسلام ونقضه في الصميم. وأصحاب هذه النبتة وإن لم يجاهروا بذلك، لكن تؤول دعوتهم إلى ذلك من حيث يشعرون أو لا يشعرون. ويُطلق على هؤلاء اسم (القرآنيّين). ولا يظنّن أحد أنّ المراد بـ(القرآنيّين) حفظة القرآن. لا، فإن حفظته كانوا يُسمّوْن في عصر الإسلام الأوّل بـ(القرّاء)، وكانوا على جانبٍ كبير من العلم والإخلاص لدعوة الإسلام والجهاد في سبيل الله، وكم استشهد منهم في الغزوات والحروب، وليس (القرآنيّون) يتّصفون بشيء من صفاتهم، ولا خدموا الدراسات القرآنية دراسةً تُظهر جانباً واحداً من جوانب عظمة القرآن، وقد خالفوا إجماع الأمة الإسلامية في أحكام وردت عن رسول اللهﷺ في أحاديث صحيحة، وربّما اتّخذ القرآنيون هذا الاسم ليموِّهوا على الناس ضلالاتهم، ويوهموهم أنهم يقدسون القرآن. وقد حظيت هذه الفئة بأسباب الدعم من منظمات عدة، تختلف في مناهجها، لكنها تتفق على الإساءة إلى الإسلام.

منهاج القرآنيّين:

أما منهاج هذه الطائفة الضالة المُضلّة، فهو إنكار حجيّة السنّة النبويّة، والاكتفاء بالقرآن مصدراً وحيداً من مصادر الإسلام لا مصدر غيرهُ، وإنّ السنة عندهم لا تُثبتُ أيّ تشريعٍ كان من التشريعات، وإنها تتعارض مع القرآن، ورفعوا شعار: حسبُنا كتابُ الله، ناسين أو متناسين أن السنة مفسّرة لكتاب الله، ومفصِّلة لمُجمله، ومخصِّصة لعامّه، ومُقيِّدة لمُطلَقه، ومُكمِّلة لأحكامه.

تاريخهم:

ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي في الهند جماعة تدعو إلى الاكتفاء بالقرآن وعدم الأخذ بالسنة. وصار لهذه الدعوة في القارّة الهندية رواج، واستفحلت دعوتهم هناك، وكان لـ(أحمد خان) الأثر الكبير في نشر هذه الفكرة بين مسلمي الهند، فكان يدعو لها، ويشكّك في أحاديث رسول اللهﷺ، وتسرّبت منها إلى الباكستان وبنغلاديش، وصارت لها كيانات مستقلّة ومعترف بها، فتقوم بممارسة ضلالاتها بحريّة وعلى رؤوس الأشهاد، ثمّ تسرّبت –بعد ذلك– إلى بعض البلاد العربية، وبخاصة إلى مصر.

دور العلماء في مقاومة هذه الدعوة:

وقف علماء القارة الهندية لهذه الدعوة بالمرصاد، وفنّدوا ما أتوا بهِ من فكرٍ منحرف. وقد أبلى كلّ من الشيخين (أبي الأعلى المودودي) و(أبي الحسن الندوي) بلاءً حسناً في مقاومة بدعتهم هذه، وتحذير الناس منها.

دعاة القرآنيّين في مصر:

ابتدأت السّهام المريشة تنهال على حجيّة السنة النبوية في مصر، وبعض من حمل هذه الدعوة الرعناء لا تغيب عنهم جهود علماء الحديث في تنقيته من الأحاديث الموضوعة، ولا يغيب عنهم أيضاً أنّ إجماع المسلمين قد انعقد على أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع منذ عهد الخلفاء الراشدين إلى يوم الناس هذا، وأنّ ما صحّ عن رسول اللهﷺ من أحكام يجب العمل بها، ولكنّ الأمر أمرُ اتباع الهوى –إن أحسنّا الظنّ بهم– وربما كان منهم من يتبنى هذا الفكر ليصرف أنظار الناس إليه، نعوذ بالله من الضّلال وأهله! أما الكثرة الكاثرة ممن حمل لواء إنكار حجية السنة، فهم أناس غرباء عن الدراسات الإسلامية بصورة عامة، وعن السنة النبوية بصورة خاصة.

ولستُ أدري أيعجب القارئ أم لا يعجب إذا علم أنّ من السفارات الغربية من كانت تستعين بعملاء لها ممّن يحملون اسم المسلمين، ليبحثوا عن قضايا شاذّة في تراثنا العربي الإسلاميّ، ويقوموا بنشرها بين الناس، ليبثوا الشكوك والريبة عن ديننا في مجتمعاتنا الإسلامية.

المستشرقون والسنة النبوية:

وحين نلقي نظرة على البدعة السيئة التي افتراها (القرآنيّون)، ما نراها غير ترديدٍ لما قاله المستشرقون من قبلهم، فقد أثاروا شبهات كثيرة حول القرآن الكريم أولاً، وتصدى العلماء الأعلام في الردّ على شبهاتهم، فعادوا يجرّون أذيال الخيبة والهزيمة، لكنّهم لم ييأسوا، فعادوا بأسلوبٍ آخر لينالوا من ديننا، فاتّجهوا إلى الطعن بالسنة النبويّة التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلاميّ، ومن هذينِ المصدرين يستقي المسلمون

تشريعهم. فهذا المستشرق اليهوديّ (جولد تسيهير)[1] نشر نتيجة بحثه وكان بعنوان (دراسات إسلامية) باللغة الألمانية، وذلك عام ١٩٨٠م، ثمّ ترجم إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية، فهو يقول:

((ولا نستطيع أن نعزوَ الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إمّا قالها الرسول، أو من عمل رجال الإسلام))[2].

وبعد مضيّ ستّين سنة على نشر هذا الكتاب، كتب (شاخت)[3] كتابه (أصولُ التشريع المحمّديّ)، وذكر نتيجة بحثه: أنه ليس في السنة النبوية حديث واحد من الأحاديث الصحيحة، وبخاصة الأحاديث الفقهية، وأن السنة النبوية بأنواعها الثلاثة: القولية والفعلية والتقريريّة، ظلّت بعيدة عن التشريع الإسلامي، لا يُلتفت إليها ولا يُعمل بها، ولم تكن مصدراً من مصادر التشريعِ لا في عهد الرسول، ولا في عهد الخلفاء الراشدين، ولا في عهد كبار التابعين! ويزعم أن الإمام الشافعي هو الذي جعل السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع![4].

---

(١) جولد تسيهير: مستشرق يهودي، ولد في بلاد المجر في هنغاريا سنة ١٨٥٠+١٩٢١م، ودرّس في أشهر مدارس الاستشراق في برلين وغيرها، ورحل إلى سورية سنة ١٨٧٣م، وتتلمذ على العلامة الشيخ طاهر الجزائري، ثم رحل إلى فلسطين ومصر. له مؤلفات في الفِرق الإسلامية والفقه.

(٢) مناهج المستشرقين في دراسة الحديث النبوي للدكتور: محمد أحمد مطلو وابن صالح ص ٧٠ ١. الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م مكتبة الطبري –القاهرة.

(٣) جوزيف شاخت: مستشرق ألماني متخصص في الفقه ١٩٠٢ + ١٩٦٩م، له مكانة كبيرة في دراسات المستشرقين، تولى عدداً من الكتب العربية –وبخاصة في مجال الفقه– وله مشاركاته في (دائرة المعارف الإسلامية) التي وضعها المستشرقون، له عدد من الكتب، أشهرها: تحقيق كتاب الحيل في الفقه لابن أبي حنيفة مع الفقيه الشيباني، صوابه إلى التشريع المحمدي.

(٤) هذه مغالطة أيّة مغالطة من هذا المستشرق، فإن الإمام الشافعي مسبوق بإمامين جليلين من أئمة الفقه هما: الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت، المتوفى سنة ١٥٠هـ، والإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة المتوفى سنة ١٧٩هـ. أما الإمام الشافعي فقد توفي سنة ٢٠٤هـ. وقد وضع مذهبي أبي حنيفة ومالك الأخذ بسنة رسول الله ﷺ، وقد وضع الإمام مالك أول كتاب في الحديث هو (الموطأ) ووزع أحاديثه على أبواب الفقه، وجود هذا الكتاب دليل واضح على تكذيب ما ذهب إليه (شاخت) من أن السنة قبل الإمام الشافعي لم تكن مصدراً للتشريع.

وإذا كان (جولد تسيهير) قد شكّك بالأحاديث النبوية؛ فإن (شاخت) زاد على ذلك بأنّ عدم صحّة الأحاديث هو قضية يقينيّة لا شكّ فيها. وظلّ العمل بهذينِ الكتابينِ لدى المستشرقين بما يقرب من ثلاثة أرباع القرن.

وهناك كتاب ثالث صدر بعد هذين الكتابين بعنوان (أحاديث الإسلام) من تأليف (ألفريد غيوم)(١) اعتمد فيه اعتماداً كلياً على كتاب (جولد تسيهير)، فلم يضف مادة علمية مهمة على ما قاله (جولد تسيهير)(٢). ويقول (ميور وغليوم):

((إن الأحاديث الموضوعة اختلطت بالأحاديث الصحيحة اختلاطاً لم يمكن بعده التمييز بينها، وإن الآلاف بل آلاف الآلاف من الأحاديث التي راجت في أوقاتها لم يكن عليها مسح من الأصالة والصحة))(٣).

وهذا هو المنهج نفسه الذي سلكه المستشرق الأمريكي (هاملتون جب)، فهو يقول:

((إن الإسلام مبني على الأحاديث أكثر مما هو مبني على القرآن، ولكنّنا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة (كذا) لم يبقَ من الإسلام شيء، وصار أشبه بصبّيرة (طومسون). وطومسون هذا رجل أمريكي جاء إلى لبنان، فقُدِّمت له مرّةً صبّيرة، فحاول أن ينقّيها من البذور، فلمّا نقّى منها كلّ بذورها، لم يبقَ في يدهِ منها شيء))(٤).!!

فعل المستشرقون هذا لمعرفتهم أنّ التشكيك بالسنة النبويّة هو أقصر الطرق للنّيل من هذا الدين. وقد كان المستشرقون أذكياء في محاربتهم للسنة النبويّة؛ فإنهم لو استطاعوا تجميد العمل بالسنة، لاستطاعوا أن يبلغوا غايتهم –حين ذاك– إذ إن فهم عددٍ

---

(١) ألفريد غيوم: مستشرق إنجليزي، ولد عام ١٨٨٨م، تخرّج في جامعة أكسفورد، وعمل في فرنسا ومصر، نال عدداً من الأوسمة، وانتخب عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق، والمجمع العلمي العراقي، له عدد من المؤلفات، منها: تراث الإسلام، ومدخل إلى علم الحديث، وأثر العرب في الإسلام.

(٢) ينظر كتاب: دراسات في الحديث النبوي، تأليف الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي. ص: ي. طبع سنة ١٤١٣هـ ١٩٩٢م. المكتب الإسلامي –بيروت.

(٣) مناهج المستشرقين في دراسة الحديث النبوي ص ١٠٧. نقلاً عن كتاب: لمحات من الحديث النبوي. تأليف: محمد أديب صالح ص ٢٥. الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م. المكتب الإسلامي –بيروت.

(٤) التبشير والاستعمار في البلاد العربية. تأليف: عمر فروخ ومصطفى الخالدي. ص ٤٠. طُبع سنة: ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م. المكتبة العصرية –بيروت.

غير قليل من الآيات يتوقف على فهم السنة النبوية، لأن كثيراً من أحكام القرآن هو من القواعد العامة التي تحتاج إلى تفسير، فالصلة بينهما وثيقة، فلا يُفصل القرآن عن السنة، ولا تقوم قواعد الإسلام إلا بالقرآن والسنة معاً.

وعلى قيثارة المستشرقين في التضليل هذه، عزفَ القرآنيون فعادوا يردّدون ما ردّده المستشرقون من قبل.

أدلة القرآنيين على إنكار السنة:

من أهم ما استدلّ به القرآنيون على إنكار السنة آيات من القرآن، وحين نتأمل بتلك الأدلة لا نجد فيها دليلاً واحداً يصلحُ أن يُعوّل عليه لنصرة دعواهم. فمن تلك الأدلة:

١-قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾[١].

٢-قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[٢].

٣-قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[٣].

٤-قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ﴾[٤].

هذا أهم ما استدلّ به الذين ينكرون السنة من آيات القرآن الكريم. ونحن نعجب كيف يتجرّأُ هؤلاء على تفسير كتاب الله بفهمهمُ السّقيم؛ لأن تفسير كتاب الله له قواعد نصّ عليها العلماء يجب مراعاتها. فمن التجني على كتاب الله أن يعبث به العابثون، وينحرف بتفسير آيات القرآن مَن لم تكن له قدمٌ راسخة في لغة القرآن وعلومها ومنهاج هذا الدين.

ونبدأ بتفسير الآيات التي استدلّوا بها على إنكار السنّة النبويّة:

أمّا عن قول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾، فإنّ كمال الدين يكون

---

(١) المائدة ٣

(٢) الأنعام ٣٨

(٣) النحل ٨٩

(٤) العنكبوت ٥١

بالقرآن والسنة معاً، وليس بالقرآن وحده، بدليل أن الآيات القرآنية ظلّت تنزل على رسول اللهﷺ بعد نزول هذه الآية في التشريعات، كآيات تحريم الرّبا مثلاً، هذا من ناحية.

ومن ناحيةٍ أخرى، فإن الله تعالى تكفّل بحفظ السنة كما تكفّل بحفظ القرآن، قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾، فإنّ لفظَ الذّكْرِ هنا يُطلق على القرآن والسنّة معاً كما قرّر ذلك المحقّقون من العلماء. ويرد (ابن حزم الظاهري) على مَن يدّعي أن الله تكفّل بحفظ القرآن ولم يتكفّل بحفظ السنّة فيقول:

((هذه دعوى كاذبة مجرّدة من البرهان، وتخصيص للذّكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل، لقولهِ تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾، فصحّ أنّ مَن لا برهان له على دعواه ليس بصادقٍ فيها، والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيّه محمدﷺ من قرآن أو من سنة، وحي يبيّن بها القرآن، وأيضاً، فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ فصحّ أنّه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للنّاس))[1].

أمّا قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾ فالمراد بالكتاب: هو اللوح المحفوظ. فهو الكتاب الذي أحصى الله فيه كلّ شيء ممّا هو كائن وممّا سيكون. ودليل هذا قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾ ﴾. وقال: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٦١﴾ ﴾.

هذا هو مذهب المُحقّقين من المفسّرين. وبهذا يسقط استدلالهم بهذه الآية الكريمة أيضاً.

على أنّ هذه الآية الكريمة حتى لو كان المراد بها هو القرآن الكريم، فلا دليل لهم في الآية أيضاً؛ لأن آيات الأحكام في القرآن لا يزيد عددها عن خمسمئة آية، وأما أحاديث الأحكام فهي ما يقربُ من أربعة آلاف وخمسمئة حديث، فلم يُفصّل القرآن إلا

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام تأليف: الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري. ١/ ١١٨. دار الكتب العلمية – بيروت

في قليل من الأحكام، وجاءت السنة مفصلة لها.

وهكذا نجد القرآن الكريم جاء بأصول التشريع ولم يُفصّل الأحكام كلّها. فيكون معنى الآية على المعنى الثاني: أنّ القرآن لم يغادر من الأحكام التي تستقيم بها حياة الناس إلا بيّنها بصورة مفصلة أو مجملة، وتأتي السنة النبوية لتبيّن الآيات المُجملة.

وأمّا استدلالهم في إنكار السنة بقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾، فهو استدلال سقيم أيضاً؛ لأن القرآن أنزله الله تعالى قواعد كليّة لكل ما يتعلّق بحياة المسلم والمسلمة من الأمور الدينيّة، وتفصيلات كثير من تلك القواعد جاءت بها السنة النبويّة أيضاً.

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾، فإن معناها لا كما يظنّون؛ لأن معنى الآية يتوقّف على الآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ ﴾. فقد طلب المشركون (آيات) أي (معجزات) ماديّة، وهم يعلمون أنّ هذا القرآن معجز بحقّ، قد بهرتهم بلاغته وفصاحته وبيانه، فهو يخاطب المشركين بما معناه: أولم يكفهم هذا القرآن معجزةً أفضل من المعجزات الماديّة التي طلبوها؟ إنّه القرآن العظيم! وهو كافٍ للتصديق برسالة محمدﷺ.

القرآن يأمرنا أن نأخذ بالسنّة:

والقرآن الكريم نفسه يأمرنا أن نأخذ بسنة رسول اللهﷺ، قال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[1].

تنص الآية نصاً صريحاً واضحاً على أنّ أي تشريع يشرعه رسول اللهﷺ هو تشريع ملزم، فهو كالقرآن في وجوب العمل به، سواء أكان قولاً أم فعلاً، حتى لو كان السبب خاصاً؛ فإن العبرة بعموم اللّفظ لا بخصوص السبب.

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ

---

(١) الحشر ٧

فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾[1].

هذه الآية الكريمة ومثيلات لها كثيرة، تنص على وجوب طاعة المؤمنين لرسولهمﷺ في حياته وبعد مماته. وصيغة الأمر فيها فرض لازم لا يحتمل التأويل. وتكون طاعة المؤمنين للرسول بالتزام أوامره والانتهاء عن نواهيه. قال ابن حجر العسقلاني متحدثاً في الآية الكريمة:

((أطيعوا الله فيما نصّ عليكم في القرآن، وأطيعوا الرسول فيما بيّن لكم من القرآن، وما ينصّه عليكم من السنّة))[2].

أو المعنى: ((أطيعوا الله فيما أمركم به من الوحي المتعبّد بتلاوته، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن))[3].

ولقد توالت آيات القرآن في وجوب طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله: **((وقد لاحظ العلماء أنه ما جاء أمر في طاعة الله في كتابه الكريم إلا قَرن الله معه الأمر بطاعة رسوله، وشركه إمّا بواو العطف، أو بواو العطف مع إعادة الأمر بالطاعة، وكذلك ما ورد في القرآن تحذير أو تخويف من معصية الله إلا عطف الله رسوله في هذا التحذير أو التخويف))**[4].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾[5]. ويدعو الله سبحانه إلى وجوب اتّباع رسول اللهﷺ في كلّ ما يتعلّق بأي أمر كان من أمور الدّين، ويحذر جل جلاله من

---

(١) النساء ٥٩. وفي الآية الكريمة تكرر فعل (أطيعوا) في جانب رسول اللهﷺ؛ لينص على وجوب طاعته على الإطلاق، على خلاف (أولي الأمر)، فلم يتكرر فعل الأمر (أطيعوا) فيهم؛ لأن طاعتهم ليست بمطلقة كطاعة الله ورسوله، بل هي مقيّدة بطاعتهم لله ورسوله.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر العسقلاني. ٣/ ١٣٩. الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م. دار السلام ودار الفيحاء.

(٣) فتح الباري ٣/ ١٣٩.

(٤) مكانة السنة في التشريع الإسلامي. تأليف: الدكتور محمد لقمان السلفي. ٤٠. الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م. دار الداعي -الرياض.

(٥) الأحزاب ٣٦

لم يقبل حكم رسول اللهﷺ، فيقول: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[1].

وتتوالى آيات القرآن التي تنصّ على وجوب الأخذ بسنة رسول اللهﷺ.

أمثلة على بيان السنة للقرآن الكريم:

وننظر في إقامة الصلاة، فنجد القرآن الكريم لم يتحدّث إلا عن وجوبها وحُسن أدائها، فلم يتحدّث في شروطها وأركانها وسننها، ولا في عدد ركعات الفرض وإفراد الركوع وتثنية السجود. وطريقة معرفة ذلك لا يكون إلا بالسنّة.

وهكذا الأمر في فريضة الزّكاة، فقد قال تعالى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾، ونرى أنّ اللفظ القرآني هنا جاء عاماً، فلم يتحدث في شروطها ومقادير الزكاة فيها. ولا تُعرف تفصيلات ذلك إلا من السنة النبويّة. وهكذا الأمر في الصّيام والحجّ.

إفراد السنة بأحكام:

انفردت السنة النبوية في النص على أحكام لم ترد في القرآن الكريم، من ذلك: عقد السَّلم[2]، وتحريم أكل الحُمُر الأهليّة، ورجم الزاني المُحصن، ومنع القاتل من الميراث، ومنع التوارث بين مختلفي الملّة، والحكم بشاهد مع يمين المدّعي، وتحريم لبس الذهب والحرير على الرّجال، وتحريم أكل كل ذي ناب من السباع، ووجوب الدية على العاقلة، وفُكاك الأسير، وثبوت حق الشفعة لمن وُجد عنده سببها، وميراث الجدة، وزكاة الفطر، والأذان، وزكاة الأنعام.

لذلك نجد الإمام محمد بن علي الشوكاني يقول:

((اتّفق مَن يعتدّ به من أهل العلم على أنّ السنة المطهّرة مستقلة بتشريع الأحكام،

---

(١) النساء ٦٥.

(٢) السَّلَم: عقد على موصوف في الذمّة ببدلٍ يُعطى عاجلاً. فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما قدم النبي ﷺ المدينة رأى الناس يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: «من أسلف فليُسلف في كيلٍ معلوم، ووزنٍ معلوم، إلى أجلٍ معلوم» رواه الخمسة، ينظر: نيل الأوطار للشوكاني. ج ٥/ ٣٤٢. طبعة دار الجيل.

وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم الحرام))[1]. ويقول: ((إنّ ثبوت حُجيّة السنّة المُطهّرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، لا يُخالف في ذلك إلا من لا حَظّ له في دين الإسلام))[2].

حجّتهم داحضة:

حين نقيم الحجة على منكري السنة بأن أربعة من أركان الإسلام العمليّة تتعطّل إذا لم نأخذ بالسنة النبويّة، وهي الصلاة والزكاة والصيام والحج، نراهم يدفعون ذلك بقولهم: إنّ أركان الإسلام الأربعة هذه نؤديها كما كان رسول اللهﷺ يؤديها، لأنها من السنن العملية، ونحن لا ننكر إلا السنة القولية وحدها، وقد أخذ المسلمون هذه الأركان العملية عن رسول اللهﷺ جيلاً عن جيل!

ويردّ على هذه الدّعوى الأستاذ الدكتور عبد العظيم إبراهيم المطعني فيقول:

((وهذا الدفع مرفوض، مرفوض لأن للسنن العمليّة سنناً قولية لا حصر لها، وهذه السنة القولية لا تُدرك من رؤية النبيﷺ يصلّي ويحجّ ويصوم ويزكّي. ومن أبرز ما يُحتجّ به على منكري السنة حديثان، هما: «صلّوا كما رأيتموني أصلي»، و«خذوا عنّي مناسككم». وهذان الحديثان من السنن القولية لا من السنن العملية. ومعنى هذا أنّ السنة القولية أصلٌ للسنّة العملية، فكيف إذن يُستغنى عن أصلٍ ثبتت به السنة العمليّة؟! فلو لم يقل: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي» ما ثبت شرعاً وجوب محاكاة صلاة الرسولﷺ. ولو لم يقل: «خذوا عني مناسككم» ما علمنا أنّ الأمة يجب أن تتأسّى بأفعال النبيّ وأقواله في الحجّ، وإلّا وقع الحجّ باطلاً إذا خالف كيفية حجّ النبيّﷺ))[3].

ويقول تحت عنوان الفقه القولي: ((هب أننا شاهدنا النبيﷺ يصلّي صلاة العشاء من تكبيرة الإحرام إلى الخروج منها بالسلام، فهل هذه المشاهدة تميّز لنا أركان الصلاة التي تبطل الصلاة بترك واحد منها، ثمّ سنن الصلاة، ثم مندوبات الصلاة وفضائلها. هل كنا

---

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ٣ ٣. الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٢) إرشاد الفحول ٣ ٣

(٣) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية. تأليف: الدكتور عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني. ص ٣٦ + ١٣٧. بتصرّف قليل. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م. مكتبة وهبة –القاهرة.

ندرك أن قراءة (أم الكتاب) فرض، وأنّ قراءة سورة بعدها أو أيّ سنة لا تبطل الصلاة بتركها سهواً؟ وما يدرينا أنهﷺ يقول في ركوعه: (سبحان ربي العظيم، ثلاثاً)، ويقول في سجوده: (سبحان ربي الأعلى، ثلاثاً)؟ ومن يدرينا أنّ السلام الأول إلى اليمين فرضٌ، والثاني إلى الشمال ليس فرضاً؟ إن لكل سنة عمليّة سناً قولية لا في الصلاة وحدها، بل في كل التكاليف؛ وبهذا يدفع هذا الدفع الباطل))[1].

حكم من ينكر السنة النبوية:

ولقد حذّر العلماء تحذيراً شديداً تصطكّ منه الرّكب، كل من ينكر السنة النبوية، حتى ذهبوا إلى تكفيره وخروجه من الملة، فقال الإمام ابن حزم: ((ولو أنّ امرءًا قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأن ذلك هو أقلّ ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حدّ للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدّم والمال))[2].

وقال الإمام محمد بن الحسين الآجري: ((جميع فرائض اللهﷻ التي فرضها الله في كتابه، لا يُعلم الحكم فيها إلا بسنن الرسولﷺ. هذا قول علماء المسلمين، من قال غير هذا خرج عن ملة الإسلام، ودخل في ملة الملحدين، نعوذ بالله تعالى من الضلالة بعد الهدى))[3].

وقال الإمام السيوطي: ((اعلموا –رحمكم الله– أن من ينكر كون حديث رسول اللهﷺ قولاً كان أو فعلاً بشرطه المعروف في الأصول حُجّة فقد كفر وخرج من دائرة الإسلام، وحشر مع اليهود والنصارى، أو من شاء من فرق الكفرة))[4].

وقال العلامة الشيخ الدكتور عبد الغني عبد الخالق: ((وليت شعري كيف يتصوّر أن يكون نزاع في هذه المسألة بين المسلمين، وأن يأتي رجل في رأسه عقل ويقول: أنا مسلم،

---

(١) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية ص ٣٧.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام. للإمام ابن حزم الظاهري. ١/ ٢١٤.

(٣) كتاب الشريعة للإمام الآجري ص ٥٠. الطبعة الرابعة ١٤٣٢ هـ ٢٠١١م. مؤسسة الريان – بيروت.

(٤) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة. تأليف: الإمام جلال الدين السيوطي ص ١٤. الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م. دار الكتب العلمية – بيروت.

ثم ينازع في حجيّة السنّة بجملتها؟ مع أنّ ذلك مما يترتب عليه عدم اعترافه بالدين الإسلاميّ كله من أوّله إلى آخره، فإن أساس هذا الدين هو الكتاب، ولا يمكن القول بأنه كلام الله مع إنكار حجيّة السنة جملة، فإنّ كونه كلام الله لم يثبت إلا بقول الرسول الذي ثبت صدقه بالمعجزة. إن هذا كلام الله وكتابه، وقول الرسولﷺ هذا من السنة التي يزعم أنها ليست بحجة، فهل هذا إلا إلحاد وزندقة وإنكار للضروري من الدين، يقصد به تقويض الدين من أساسه))[1].

وأخيراً: فإن العجب كل العجب –وإن شئت فقل لا عجب– كيف يَزْورُّ القرآنيّون عن آيات القرآن الصريحة التي تنص على أن السنة النبوية هي تبيان لما في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[2].

وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾[3].

هكذا يبدو لنا ممّا تقدّم أن هؤلاء القرآنيّين –إن أحسنّا الظن بهم– لم يكن لهم علم شرعيّ يُمكّنهم من استنباط الأحكام من أدلتها، ولكن كانت لهم الجرأة على التطاول على إجماع المسلمين منذ عهد الصحابة الكرام إلى يوم الناس هذا.

وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء المتطاولون على شرع الله، إن هو إلا أُنموذج من نماذج الكيد بهذا الدين الذي نرى أمثلةً له بين آونة وأخرى، وتقوم وسائل الإعلام بالتسويق له؛ لزرع الفتنة بعد الفتنة بين المسلمين! ولكن هيهات! فلحديث رسول اللهﷺ نفوس تفتديه، ترد رداً علميّاً على كل ما يتخرّص به المُتخرّصون، ويكيد به الكائدون.

---

(١) حجية السنة. تأليف الدكتور: عبد الغني عبد الخالق. ص ٢٤٩ – ٢٥٠. مطبعة منير –بغداد.

(٢) النحل ٤٤

(٣) النحل ٦٤